بيان المدير العام
بمناسبة الإجتماع الوزاري بشأن مصايد الأسماك

منظمة الأغذية والزراعة، روما، 12 مارس/آذار 2005

****

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
أصحاب الفخامة،
السيدات والسادة،

يسرني أن استقبلكم في مقر المنظمة وأن أرحب بكم أحّر ترحيب في هذا الإجتماع الوزاري بشأن مصايد الأسماك.

ولا بد لي أن أنوه بأهمية حضوركم معنا الذي يشرف المنظمة. فمنذ ست سنوات، كنتم هنا مجتمعين في نفس هذه القاعة واعتمدتم *"إعلان روما عن تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد"*.

ولهذا طلب المؤتمر العام للمنظمة الدعوة إلى إجتماع وزاري جديد بغية إحياء هذه العملية ومواجهة التحديات الجديدة التي ُتطرح على المجتمع الدولي في هذا المجال.

وفي هذا الشأن، سيسمح عقد إجتماع وزاري بشأن مصايد الأسماك كل سنتين للمنظمة رفع المستوى السياسي للنقاش حول مستقبل هذا القطاع. كما تتسم هذه السنة بمعنى خاص إذ تصادف الاحتفال بالعيد العاشر لإعتماد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

أولا – كارثة الأمواج العملاقة (التسونامي)

إضافة إلى ما تقدم حلّت كارثة هائلة بالدول الساحلية للمحيط الهندي. وأودى الزلزال الرهيب الذى حدث فـــى 26 ديسمبر/ كانون الأول 2004 والتسونامي الذي أعقبه بحياة ما يقرب من 300.000 شخص.

واستقبل المجتمع الدولي بأكمله خبر هذه المأساة بشديد الألم. وكان رد الفعل التضامني فوريا وعلى مستوى الخسائر واحتياجات البلدان المتضررة.

وكانت المنظمة من بين أول من تدخل وقدم المساعدة اللازمة ونسّقها. وقد حشدت 1.5 مليون دولار أمريكي من الموارد المحدودة لبرنامج التعاون الفني. وبفضل ما ورد من مساهمات فيما بعد، استطاعت المنظمة بالفعل الموافقة على استخدام مبلغ 29.3 مليون دولار أمريكي.

وفي هذه الظروف، يبدو لي من الضروري أن يعدّل الإجتماع الوزاري جدول أعماله لإعطاء الأولوية للنظر في هذه المسألة.

وفي الواقع، تعتبر مجتمعات الصيادين الأكثر معاناة من بين السكان المتضررين، وأكثرها عرضة لتقلّب الظروف. إذ ينتمي أربعة أخماس ضحايا التسونامي في ولاية التاميل نادو في الهند، إلى مجتمعات الصيادين. وفي إندونيسيا، ما يقرب من ثلثي مراكب ومعدات الصيد ونصف منشآت الصيد وتربية الأحياء المائية قد دُمرت أو أُفسدت. وفي سري لانكا، كان معظم الضحايا من الصيادين وعائلاتهم. وقد دُمر أو تحطم أكثر من ثلثي أسطول مراكب الصيد، اضافة الى البنى الأساسية كموانيء الصيد.

أما الآن وقد بات من اللازم إتخاذ تدابير على الأجلين المتوسط والطويل لإحياء وتأهيل قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فمن الضروري تنسيق جهود المساعدة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية.

[ثانيا – الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم]

والآن، أود أن أعيد الى الأذهان رؤساء 180 بلدا لإعلان الألفية قبل أربع سنوات. ويقضي أول "أهداف التنمية للألفية" الثمانية " القضاء على الفقر المدقع والجوع" وتخفيض نسبة الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015.

وقد شددت، أثناء انعقاد مؤتمر "العمل لمواجهة الجوع والفقر" الذي عقد في نيويورك، سبتمبر/ أيلول الماضي، على أنّ هذه المهمة مهمة شاقة وتستلزم تعزيز الإرادة السياسية للدول والحكومات لمكافحة الجوع بشكل مستدام.

وفي هذا السياق تلعب المنتجات السمكية، وستظل تلعب، دورا مهما جدا.

فمن الضروري إذاً ضمان التطبيق الفاعل لمفهوم الصيد الرشيد كما كرّسته المنظمة في "مدونة السلوك" التي قمتم باعتمادها قبل ست سنوات خلت.

ويعتبر الصيد غير القانوني دون ابلاغ ودون تنظيم إحدى العقبات الرئيسية أمام تطبيق مدونة السلوك للصيد الرشيد. وأسباب هذا النوع من الصيد معقدة ومتعددة وتتجلى بأشكال عدّة، وقد يتعذر دائما تصويبها في الحالات الأكثر خطورة، ولكن تأثيراتها مأساوية.

[ألف – حصيلة متواضعة]

اعتمدت المنظمة، عام 2001، "خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون ابلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه". وقد تم إتخاذ خطوة هامة من قبل باعتماد "الاتفاق الرامي إلى تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير بالصيانة والإدارة الدولية ". وأصبح هذا الاتفاق ساري المفعول في أبريل/نيسان 2003.

وقد خصص جزء من برنامج أنشطة المنظمة ومصلحة مصايد الأسماك فيها لتعزيز تطبيق خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ولتزويد البلدان المحتاجة بالمساعدة اللازمة. وكان ذلك يتم غالبا بالتعاون الوثيق مع الهيئات الإقليمية والإقليمية الفرعية المعنية بمصايد الأسماك أو بالتكامل الاقتصادي. والمقصود هنا بشكل خاص مساعدة البلدان المعنية على إعداد واعتماد خططها القطرية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

ولكن هذا النوع من الصيد لا يزال موجودا.

وقد أخذت لجنة مصايد الأسماك علما بخطورة الموقف. ولهذا السبب اعتمد المؤتمر العام للمنظمة قرارا واضحا جدا في ديسمبر/ كانون الأول 2003 في هذا الشأن. كما قامت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها التي انتهت أمس، باعتماد استنتاجات وتوصيات المشاورة الفنية التي عُقدت هنا في يونيو/ حزيران 2004 بشأن مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

وتجدر الإشارة إلى أن قلة الموارد البشرية والفنية والمالية، هي من بين العوامل الموضوعية التي تسهم في تفسير استمرار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.، وبشكل خاص في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل.

ولا ينبغي أن ننسى أو نقلل من شأن قلّة الإرادة من جانب عدد من البلدان للإضطلاع بالتزاماتها المنبثقة عن القانون الدولي.

ولعل إحدى التعبيرات الأكثر وضوحا هي ظاهرة تعدد إنتشار سفن الصيد التي ترفع علم الامتثال وعدم ممارسة بعض البلدان، لأي رقابة على السفن التي ترفع علمها بسبب قلة الإمكانات أو نقص الإرادة السياسية.

[باء. التدابير التي ينبغي إتخاذها أو إعادة إحياؤها]

من الضروري إذاً قيام تعبئة سياسية على أرفع المستويات. وحضوركم اليوم إنما يستجيب لهذه الضرورة.

فينبغي أولا إحياء الالتزامات السابقة في الصكوك التي اعتمدتها المنظمة أو في الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

ولكن يبدو لي أنه من الضروري ضمان متابعة عمليات الصيد والإشراف عليها ومراقبتها والأخذ في الاعتبار التطور التقني الذي سمح، خلال السنوات الماضية، بوضع صكوك جديدة، لاسيما نظام مراقبة السفن عبر الأقمار الصناعية، والذي يبدو نافعا وواعدا جدا. وفي هذا الشأن، أشجع الوزراء أن يتخذوا قرارا بإطلاق مفاوضات دولية لمتابعة سفن الصيد عبر الأقمار الصناعية ومراقبتها بغرض التطبيق الفاعل لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وضمان حماية الصيادين البحّارة المعرّضين للخطر.

والمهمة صعبة والوقت محدود، لكن ينبغي أن تكون إمكانية تحقيق تقدم في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم حافزا للمجتمعين للنجاح فى تحقيق ذلك.

وفى الختام أشكركم مرة أخرى على حضوركم وأتمنى لكم النجاح في مداولتكم.

وأشكركم على حسن انتباهكم.